أحرف الجر المترددة بين الحرفية والاسمية

حسن محمود هنداوي

مدرس، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الكويت

الملخص

تناول البحث ثمانية من أحرف الجر، وقع فيها خلاف بين النحويين من حيث ملازمتها الحرفية أو الاسمية أو جمعها بين النوعين، وتلك الأحرف هي: إلى، ورُبَّ، وعلى، وعن، والكاف، ومتى، ومُذْ ومُنْذُ، وجُعِلَ البحث سبعة مباحث، فكان لكل حرف من الأحرف الستة الأولى مبحث خاص، وخُصِّصَ المبحث السابع للحرفين السابع والثامن، ورُتِّبت المباحث بحسب الترتيب الهجائي للأحرف، فبدأ البحث بـ (إلى)، وخُتم بـ (مُذْ ومُنْذُ).

وفي كل مبحث من المباحث السبعة عَرَضَ الباحث مذهب كل فريق من النحويين في الحرف الذي هو موضوع المبحث؛ والأدلة التي استدلُّوا بها، والحجج التي احتجُّوا بها، وما ردَّ عليه به الفريق الآخر، وناقشَ الكاتب الأقوال التي ساقوها، واختار من المذاهب ما رآه أقوى من غيره، دون أن يلتزم مذهب قوم منهم في الأحرف كلها.

وقد اتَّبعَ الباحث المنهج العلمي في البحث، فوثَّق الأقوال بالرجوع إلى كتب أصحابها، أو كتب من نقل عنهم، وخَرَّجَ الشواهد الشعرية من دواوين قائليها، أو من مَظانِّها في المجموعات الشعرية، وفَسَّرَ الغريبَ من ألفاظها.

ويتلخص البحث فيما يلي:

أمَّا (إلى) فهي حرف جر، ومجيئها اسماً في غاية الشذوذ. وأمَّا (رُبَّ) فاختار الباحث فيها مذهب الكوفيين ومن وافقهم من أنها اسم لا حرف جر. وأمَّا (على) فذهب الباحث فيها مذهب من رأى أنها حرف جر عدا موضع واحد تكون فيه اسماً. وأمَّا (عن) فتبيَّن لنا أنها حرف جر، ولا يجوز أن تخرج عن الحرفية إلا بدليل. وأمَّا (الكاف) فذهبتُ فيها إلى أنه لم تثبت اسميتها في الاختيار؛ لذا ينبغي الاقتصار في ذلك على ما ورد في الشعر، ورأيتُ أن تُجعَل اسميتها لغة للشعراء، جرت بها ألسنتهم في الكلام تبعاً لاضطرارهم إليها في الشعر. وأمَّا (متى) فتبيَّن لي أنها تارة تتعين حرفيتها، وتارة تتعين اسميتها، وتارة يجوز فيها الوجهان، ولم ترد حرفاً إلا في لغة هذيل. وأمَّا (مُذْ ومُنْذُ) فاخترتُ فيهما الحرفية إذا جَرَّا، وهو مذهب جمهور النحويين.

بين يدي البحث:

الحمد للّه حمد الشاكرين، والصلاة على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطاهرين، ورضي اللّه عن أصحابه أجمعين، وبعد:

فقد تناولتُ في هذا البحث ثمانية من أحرف الجر، وقع فيها خلاف بين النحويين من حيث ملازمتها الحرفية أو الاسمية أو جمعها بين النوعين، وتلك الأحرف هي: إلى، ورُبَّ، وعلى، وعن، والكاف، ومتى، ومُذْ ومُنْذُ، وقد قسمتُه سبعة أقسام، سمَّيتُ كل قسم مبحثاً، فجعلتُ لكل حرف من الأحرف الستة الأولى المذكورة آنفاً مبحثاً خاصّاً، وخصَّصتُ المبحث السابع للحرفين السابع والثامن، ورتَّبتُ المباحث بحسب الترتيب الهجائي للأحرف، فبدأتُ البحث بـ (إلى)، وختمته بـ (مُذْ ومُنْذُ).

ويُعَدُّ هذا البحث رائداً في بابه؛ فهو أول بحث جمع بين دفتيه دراسة هذه الأحرف مجتمعة، فيما أعلم، وقد عرضت فيه المسائل بشكل مفصل في كل ما له صلة بموضوعه من حيث كونه دراسة نحوية تركيبية للأدوات المذكورة، وناقشت كل قول في أي أداة منها مناقشة علمية منهجية، وكان رائدي في كل ما قلته الحجة والدليل بعيداً عن الانتصار لمذهب على آخر بلا برهان. يضاف إلى ذلك أنَّ كل ما تضمنه من أقوال قد أُيِّد بالشواهد. وأمَّا ما ورد في كتب حروف المعاني من دراسة لهذه الظاهرة فقد جاء مفرَّقاً ومختصراً، كما كانت الشواهد في كثير منها قليلة. وأمَّا الجوانب الصوتية فلا مُدْخَلَ لها هنا؛ لأنَّ هذا البحث مقصور على دراسة هذه الظاهرة انطلاقاً من الجانب النحوي التركيبي فقط، والمنهجية العلمية تقتضي عدم التعرُّض لدراسة تلك الأحرف دراسة صوتية.

المبحث الأول: إلى

نصَّ أبو حيان على أنَّ النحاة أجمعوا على حرفية (إلى)[1]، لكن ذكر تلميذه المرادي أنَّ ابن عصفور قال في (شرح أبيات الإيضاح): "حكى أبو بكر الأنباري أنَّ (إلى) تُستعمل اسماً، يقال: انصرفت مِن إليك، كما يقال: غدوتُ مِن عليك"[2].

وهي حينئذ بمعنى: عند، وحُمل على ذلك بضعة أبيات[3] منها قول أبي كبير الهذلي[4]:

أَمْ لا سَبيلَ إلى الشَّبابِ، وذِكْرُهُ   أَشهَى إليَّ مِنَ الرَّحيقِ السَّلسَلِ

أي: أشهى عندي.

وذهب[5] الكوفيون فيما نقله عنهم ابن عصفور وابن هشام الخضراوي - وزاد ابن هشام: وكثير من البصريين - إلى أنَّ (إلى) تكون بمعنى (مع)، وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر. وقاله المفسرون[6] والفراء[7] - واستحسنه - في قوله تعالى: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾[8] وقال ابن قتيبة: "يقال: إنَّ فلاناً ظريف عاقل إلى حَسَبٍ ثاقب، أي: مع حسب"[9].

واستدل النحويون على ذلك بآيات أُخَر وأبيات من الشعر[10] وخرَّج البصريون[11] تلك الشواهد على التضمين، فقالوا في الآية: المعنى: مَن يُضيف نصرته لي إلى نصرة الله. وقالوا في بيت أبي كبير: المعنى: أقرب إلي اشتهاء.

وذهب ابن أبي الربيع إلى أنَّ (إلى) التي بمعنى (مع) "تكون اسماً، وتكون ظرفاً"[12].

وأنكر ابن هشام ما ذهب إليه ابن الأنباري من أنَّ (إلى) قد ترد اسماً، ولم يُجز القياس عليه؛ "لأنه إن كان ثابتاً ففي غاية الشذوذ"[13] وذكر الدماميني أنَّ قولهم إنَّ (إلى) تكون بمعنى (عند) إنما هو إطلاق مجازي[14].

وأيَّدَ الأستاذ عباس حسن من المحدثين مذهب من دفع مجيئها بمعنى عند؛ لأنَّها في قول الشاعر (أشهى إليَّ) للتبيين، بدليل أنَّ ياء المتكلم بعدها فاعل في المعنى[15].

وأقول: القول ما قال ابن هشام، وينبغي أن يُحمَل ما ذكروه من مجيئها بمعنى (عند) وبمعنى (مع) على أنه تفسير معنىً لا تقدير إعراب.

المبحث الثاني: رُبَّ

ذهب البصريون[16] إلى أنَّ (رُبَّ) حرف جرّ. واستدلّوا على حرفيتها بالأمور التالية:

الأول: أنها مبنيّة، ولو كانت اسماً لكان حقها الإعراب.

والثاني: أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال.

والثالث: أنها جاءت لمعنىً في غيرها كالحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه.

وزاد أبو علي الشلوبين دليلاً رابعاً، وهو أنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور بها كما فصلوا بين كم الخبرية وما تعمل فيه مع الجر.

وذهب الكوفيون[17] إلى أنَّ (رُبَّ) اسم مبنيّ، يُحكَم على موضعه بالإعراب كسائر الأسماء المبنيّة. والدليل على بنائها أنَّ مِن العرب مَن يُسكن آخرها. وحملوها على (كم)؛ لأنَّ (كم) للعدد والتكثير، و(رُبَّ) للعدد والتقليل، فكما أنَّ (كم) اسم فكذلك (رُبَّ). ونُسب هذا المذهب أيضاً إلى الأخفش[18] من البصريين.

واستدلُّوا على أنها ليست حرف جرّ بأنها تخالف حروف الجر في أربعة أشياء، هي:

الأول: أنها لا تقع إلا في صدر الكلام.

والثاني: أنها لا تعمل إلا في نكرة.

والثالث: أن معمولها لا يكون إلا نكرة موصوفة.

والرابع: أنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به.

وحروف الجر ليست مثلها في هذه الأشياء.

واستدلُّوا أيضاً بوقوع الحذف فيها، فيقال في رُبَّ: رُبَ، بتخفيف الباء كقول الله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾[19]. وفيها لغات أُخَر، منها: رَبَ، ورُبْ، ورَبْ، ورُبَتْ، ورَبَتْ، بتخفيف الباء فيهن[20].

واستدلُّوا على ذلك أيضاً بالإخبار عنها، كقول ثابت قُطنة[21]:

إن يقتلوكَ فإنَّ قَتلَكَ لم يكُنْ عاراً عليكَ، ورُبَّ قتلٍ عارُ

فـ (رُبَّ) عندهم مبتدأ، وعارٌ: خبره [22]

وأجيب[23] عن حملها على (كم) بأنَّ ادِّعاءهم دلالتها على العدد غير مسلَّم به، فهي تدل على التقليل ليس غير. وعن لزومها صدر الكلام بأنها إنما لزمت ذلك؛ لأنَّ معناها التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، فأشبهت بذلك

حرف النفي، وحرف النفي له صدر الكلام. وعن تنكير معمولها بأنها لمَّا كان معناها التقليل - والنكرة تدل على الكثرة - وجب تنكير ما تدخل عليه ليصح فيها معنى التقليل. وعن كون معمولها نكرة موصوفة بأنهم جعلوا ذلك عوضاً من حذف الفعل الذي تتعلق به. وعن منع إظهار متعلَّقها بأنهم فعلوا ذلك إيجازاً واختصاراً. وأمَّا استدلالهم بحذف إحدى باءيها فلا ينهض حجة لهم؛ لأنَّ الحذف قد جاء في الحرف أيضاً، فإنَّ (أنَّ) المشددة يجوز تخفيفها، وهي حرف، كما حكى ثعلب في (سوفَ) أنهم قالوا فيه: سَفَ أفعل، وسَوْ أفعل، فحذفوا الواو تارة والفاء تارة أخرى.

وذكر السهيلي[24] أنَّ الكسائي أجاز في نحو قول النبي ﷺ: "أيقظوا صواحبَ الحُجَر، فرُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ في الآخرة"[25]. وفي بيت ثابت قطنة المتقدم - أن تكون (رُبَّ) اسماً مبتدأ، والمرفوع خبرها. وأضاف أنَّ شيخه أبا الحسين بن الطَّراوة كان يذهب إلى ذلك، وقال السهيلي أيضاً: "ومنذ سمعت هذا القول لم أقدر أن أعرِّج معتقدي عنه".

وذكر أبو حيان أنَّ صاحب (الإفصاح) - وهو ابن هشام الخضراوي - نسب هذا المذهب إلى الفراء وجماعة من الكوفيين؛ فقد زعموا أنَّها اسم معمولة لجوابها، كإذا وحين في الظروف، وإنما تقدمت لاقتضائها الجواب، وهي عندهم قد يُبتدأ بها، فيقال: رُبَّ رجلٍ أفضلُ من عمرو، وتُقَدَّر بالمصدر، فيقال: رُبَّ ضربةٍ ضربتُ، وتُقَدَّر بالظرف، نحو: رُبَّ يوم سرتُ، وتقع مفعولاً، كقولك: رُبَّ رجلٍ ضربتُ، وتكون مبتدأ في نحو: رُبَّ رجلٍ قام، كما يكون ذلك في كم[26].

وأبطل البصريون[27] مذهب الكوفيين بالأمور التالية:

الأول: أنَّ (رُبَّ) لا يتعدى إليها بحرف الجر الفعلُ المتعدي بالحرف؛ فلو كانت اسماً مفعولة في نحو قولك: رُبَّ رجلٍ أكرمتُ - لجاز أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر، فيقال: بِرُبَّ رجلٍ عالم مررتُ - وهذا لم يُستعمل - لأنَّ كل اسم يتعدى إليه الفعل بنفسه يجوز أن يتعدَّى إليه بحرف الجر.

والثاني: أنَّ جميع علامات الأسماء اللفظية منتفية عنها، فلو كانت اسماً لأُخبر عنها، وأضيف إليها، وعادت الضمائر عليها.

والثالث: إنكار الرواية التي استدل بها الكوفيون في بيت ثابت قطنة، وهي: (ورُبَّ قتلٍ عارُ)، وزعموا أنَّ الرواية المشهورة هي: (وبعضُ قتلٍ عارُ). وإذا صحت روايتهم فلا حجة لهم فيها؛ لأنَّ قوله (عار) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو عار، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في موضع الصفة لقوله (قتل)، أي: ورُبَّ قتلٍ هو عارٌ أوقعتَه بهم، على تقدير القول بأنَّ معمول رُبَّ تلزمه الصفة. وأما على مذهب مَن لا يُلزمه الصفة ف (عار) خبر عن مجرور رُبَّ؛ لأنه في موضع مبتدأ. والدليل على ذلك ظهوره في قول لبيد[28]:

يا رُبَّ هَيجا هي خيرٌ مِن دَعَهْ

وقد تحدث النحويون المحدثون في كتبهم عن رُبَّ، ومنهم الأستاذ عباس حسن، فدرسه في كتابه النفيس (النحو الوافي) بشكل مفصل، ولم يذكر شيئاً عن اسميته[29]، وكذا فعل الدكتور فاضل صالح السامرائـــي في كتابه (معاني النحو)[30] وتحدث عنه الدكتور محمد خير حلواني في كتابه (النحو الميسر)، ولم يتعرض فيه لاسميته[31]، ووعد في الحاشية أن يدرس ذلك في كتاب آخر يعدّه للجمل وأشباهها وللأدوات، لكن أظنُّ أنَّ المنية وافته قبل أن يصنِّف كتاباً في تلك المسائل.

وأقول: الذي أختاره فيها مذهب الكوفيين، وهي – عندي – تشبه ضمائر الرفع المتصلة في أنها ليس فيها من علامات الاسم سوى الإسناد إليها. وأيضاً فإنَّ رواية بيت ثابت قطنة (وبعضُ قتلٍ عارُ) حجة للكوفيين لا عليهم؛ لأنَّ (بعض قتل) مبتدأ، و(عار) خبر، و(رُبَّ) في رواية الكوفيين بمعنى (بعض)، فما المانع من جعلها اسماً، وجعل (عار) خبراً لها. وأمَّا رواية بيت لبيد فلا تُعَدّ ردّاً على الكوفيين؛ لأنَّ جملة (هي خير) خبر عن (رُبَّ) إذا جُعلت اسماً. وفي مذهب الكوفيين تخلُّص من ادِّعاء زيادة (رُبَّ)؛ فإنَّ الزيادة لا يُلجأ إليها إلا إذا تعذَّر حمل اللفظ على الأصالة. وأيضاً، فإنه لا يُشترط في كل اسم صلاحيته لدخول الجارّ عليه؛ ألا ترى أنَّ بعض الأسماء ألزمتها العرب حالاً إعرابية

واحدة، فهي قد ألزمت مَعاذَ اللهِ، وسُبحانَ اللهِ النصب على المفعولية المطلقة، وألزمت ضمائر الرفع المتصلة الوقوع موقع الأسماء المرفوعة.

المبحث الثالث: على

للنحويين في (على) الجارّة أربعة مذاهب[32]:

المذهب الأول: أنها حرف في كل موضع. وهو قول الفراء ومن وافقه من الكوفيين[33].

وأُبطِل هذا المذهب بأنَّ (مِن) قد دخلت على (على)، و(مِنْ) حرف جرّ، وحروف الجرّ لا يجوز قطعها عن الجر، وإذا كان ذلك لا يجوز كانت (على) في موضع خفض بـ(مِن)، وإذا كانت في موضع خفض وجب أن تكون اسماً؛ لأنَّ الحرف لا موضع له من الإعراب[34]، ولأنَّ (مِن) لا تدخل إلا على الاسم[35].

المذهب الثاني: أنها اسم بمعنى (فوق) في كل موضع. وهو قول ابن طاهر، وابن خروف، وابن الطَّراوة، والزُّبيدي، وابن معزوز، والشَّلَوبين في أحد قوليه، وزعموا أنَّ ذلك مذهب سيبويه[36].

وذهب ابن الطَّراوة من هؤلاء إلى أنها ظرف لا يتصرف، ولا تُخفض إلا بـ (مِن) خاصة مثل عند، ولا يجوز أن تُرفع ولا تُنصب على غير الظرف[37].

وردَّ عليه ابن أبي الربيع منكراً أن تكون (على) بمنْزلة (فوق)، قال: "إذا قلت جلستُ فوقك فلا يقتضي أنَّ الجلوس يتعلق بك، إنما يقتضي هذا اللفظ أنَّ الجلوس وقع في مكان له منك هذه النسبة، بمنْزلة: جلستُ تحتك ... وإذا قلت جلستُ عليك فيقتضي أنَّ الجلوس وصل بك، ووقع بك إلا أنه لم يصل بنفسه، ووصل بحرف الجر، فهو بمنْزلة: صرتُ إليك، ومشيتُ إليك"[38].

وذكر أبو حيان[39] أنَّ ابن معزوز صنف جزءاً في عشرين ورقة استدلَّ فيه على أنَّ (على) لا تكون حرفاً بل اسماً.

وأقول: يبدو لي أنَّ لابن خروف في (على) قولين: أحدهما ما ذكر.

والآخر أنها إذا خَفضت كانت حرفاً، وإذا دخل عليها خافض كانت اسماً، نصَّ عليه في (شرح الجمل)[40].

وقد نصَّ سيبويه على أنها اسم ملازم للظرفية في (باب عدّة ما يكون عليه الكلم)، واستَدلَّ على اسميتها بإدخال بعض العرب (مِنْ) عليها، قال: "وهو اسم لا يكون إلا ظرفاً. ويدلُّك على أنه اسم قولُ بعض العرب: نَهَضَ مِن عليه" [41] واستشهد أيضاً بقول مزاحم بن الحارث العقيلي[42]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ، وعن قَيضٍ بِبَيداءَ مَجْهَلِ

قلت: ويدل أيضاً على اعتقاده اسميتها ذكرُه لها في (باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء)، قال: "وقَطْ كحَسْب وإن لم تقع في جميع مواقعها، ولو لم يكن اسماً لم تقل: قَطْكَ درهمان، فيكون مبنيّاً عليه، كما أنَّ (على) بمنْزلة (فَوقَ) وإن خالفَتْها في أكثر المواضع، سمعنا من العرب من يقول: نهَضْت من عَلَيه، كما تقول: نَهَضْتُ من فوقِه" [43].

ورُدَّ[44] على نسبة هذا المذهب إلى سيبويه بأنَّ قوله المتقدم يحتمل تأويله على أن يريد به: ولا تكون إلا ظرفاً إذا كانت اسماً. واستُدلَّ على ذلك بأنه صرَّح فيما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر بأنَّ (على) حرف جر، فحَمل نحو: أستغفر اللهَ ذنباً، على أنَّ أصله: أستغفرُ اللهَ مِن ذنبٍ، وقال: "فلمَّا حذفوا حرفَ الجرّ عملَ الفعلُ. ومثل ذلك قول المتلمّس[45]:

آليتَ حَبَّ العِراقِ الدَّهرَ أَطعمُه والحَبُّ يأكلُه في القريةِ السُّوسُ

يريد: على حبِّ العراق" [46]

المذهب الثالث: أنها حرف جر، إلا في موضع واحد تكون فيه اسماً. واستُدلَّ على حرفيتها بشيئين[47]:

أحدهما: حذفها في الشعر، ونصب مجرورها، وهذا لا يكون في الأسماء، ومنه بيتُ المتلمس المتقدم، وقولُ أعرابي من بني كلاب[48]:

تَحِنُّ، فتُبدي ما بها مِن صَبابةٍ وأُخفي الذي لولا الأُسا لَقَضاني

أي: لَقَضى عليَّ.

وقد أجاز الأخفش ذلك في الكلام، وجعل منه قول الله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[49] أي: على صِراطِكَ[50]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾[51] أي: على سِرٍّ، أي: نِكاح.

والآخر: جواز حذفها مع الضمير في الصلة[52] كقول العرب: نزلتُ على الذي نزلتَ، وتقديره: عليه. وقول الشاعر[53]:

وإنَّ لِساني شُهْدةٌ، يُشتَفَى بها وهُوَّ، على مَن صَبَّهُ اللهُ، عَلقَمُ

أي: على مَن صبَّه اللهُ عليه. فحَذفُ (على) في هذا وما يُشبهه دليل على حرفيتها، ولو كانت اسماً لم تُحذَف؛ لأنَّ الأسماء لا تُحذف، لو قلت: قعدتُ وراءَ الذي قعدتَ – تريد: وراءه – لم يجز.

وأما الموضع الذي تكون فيه اسماً فهو حين دخول (مِنْ) عليها، وهي حينئذ بمعنى: فوق[54] أو بمعنى عند[55] وهو مشهور مذهب البصريين[56] كقول بعض العرب: "نَهَضتُ مِنْ عليه"[57] وقول مزاحم بن الحارث العُقيلي[58]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ، وعن قَيضٍ بِبَيداءَ مَجْهَلِ

وقول يزيد بن الطَّثرية يذكر ظبية غدت من عند خِشفها[59]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ تَنفُضُ الطَّلَّ بَعدَ ما رأتْ حاجبَ الشمسِ استوى فترَفَّعا

وقول الحماسي[60]:

هَـوَى ابْـنِـي مِـنْ عَـلا شَـرَفٍ يَـهـولُ عُـقـابَـهُ صَـعَـدُهْ

وقال قوم: إنَّ الأصل فيها أن تكون حرفاً، ولَمَّا كثر استعمالها اتُّسع فيها، فشُبِّهت في بعض الأحوال بالاسم، فأجريت مُجراه، واستُعملت اسماً، ولحظوا فيها معنى (فوق)، فأدخلوا عليها حرف الجر (مِن)، فقالوا: قمت مِن عليه، كما يُشَبَّه الاسم بالحرف، ويُجرى مُجراه، من نحو كم وكيف[61].

المذهب الرابع: أنها حرف إلا في موضعين، فتكون فيهما اسماً، وهما:

الأول: إذا دخلت عليها (مِن)، وقد تقدم ذكره في المذهب الثالث.

والثاني: أن يكون مجرورها وفاعل متعلَّقها ضميرين لمسمّىً واحد، وهو قول

الأخفش، فإنه قال باسميتها في نحو: سَوَّيتُ عليَّ ثيابي[62]، وبه جزم ابن عصفور[63] كقوله تعالـى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[64]، وقول الأعـــور الشَّنّـيّ أو غيره[65]:

هَـوِّنْ عَـلَـيْـكَ، فـإنَّ الأُمـورَ بِـكَـفِّ الإلـهِ مَـقـاديـرُهـا

لأنَّ الحكم بحرفيتها هاهنا يؤدي إلى تعدي الفعل الذي فاعله ضمير متصل إلى ضميره المتصل في غير أفعال القلوب وما حُمل عليها.

وردَّ على هذا أبو حيان في "التذييل والتكميل" بأنَّ اسمية (على) في هذه الشواهد ونحوها غير لازمة؛ وما ذهب إليه الأخفش وابن عصفور لا يطَّرد، بل هو أمر غالب؛ وقد جاء مثل هذا التركيب في (إلى)، قال تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ﴾[66] وقال سبحانه: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾[67] وقال المُضَرَّب بن كعب أو غيره[68]:

فقلتُ لها: فِيئِي إليكِ، فإنَّني حَـرامٌ، وإنِّي بعدَ ذاكِ لَبيبُ

ولم يقل أحد إنَّ (إلى) اسم، فكذلك ينبغي أن يُقضى بحرفية (على) في الأمثلة السابقة، لكنَّ تلك التعدية قليلة، فلا تكون دلالة على اسمية (على) [69]

وفي "البحر المحيط" لم يستبعد أبو حيان اسمية (على) في هذا البيت، ودليله ثبوت اسميتها إذا دخلت عليها (مِن)[70].

قلت: إنَّ ادِّعاء الإجماع على حرفية (إلى) غير مسلَّم، فقد ذكر المرادي أنَّ ابن عصفور قال في (شرح أبيات الإيضاح): "حكى أبو بكر الأنباري أنَّ (إلى) تستعمل اسماً، يقال: انصرفت من إليك، كما يقال: غدوت من عليك" [71] وقد تقدَّم هذا في مطلع البحث.

وذهب الأستاذ عباس حسن إلى أنها حين تدخل عليها (مِن) تخرج من حرفيتها، وتكون اسماً بمعنى (فوق)، وأنَّ هذا الاستعمال فيها قياسي كباقي استعمالاتها[72].

وأورد الدكتور محمد خير حلواني (على) في حروف الجر، وذكر أنها تُستعمل اسماً في الشعر والنثر إذا دخل عليها حرف الجر، وأوجز القول فيها[73].

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنها حين تُستعمل اسماً لا تكون بمعنى

(فوق) تماماً، وإنما هي قريبة من معناها؛ لأنك تقول: سقطت الصورة من على الحائط، وهي ليست فوقه، وإنما معلقة عليه[74].

واختُلف في بنائها وإعرابها إذا كانت اسماً على قولين[75]:

الأول: أنها مبنيّة لحصول ما يقتضي البناء، وهو مشابهتها للحرف في لفظه وأصل معناه، وألفها كألف هذا وما. والدليل على ذلك اطّراد البناء فيما استُعمل اسماً من أحرف الجر، نحو: عن، والكاف، ومُذْ، ومنذُ، وهو قول أبي القاسم بن القاسم.

وزاد ابن الحاجب دليلاً آخر على بنائها، وهو قلب ألفها ياء مع المضمر في قولك: مِن عليه، كما تقلب الألف في غير المتمكن ياء، كقولك في لدى: لَدَيه، ولو كانت معربة لثبتت ألفها، فكان يقال: مِن عَلاه، كما يقال في رحى وعصا: مِن رَحاه، ومِن عَصاه [76]

والثاني: أنها معربة، وهو القياس؛ لأنَّ استعمالها اسماً يُخرجها عن شبه الحرف؛ لأنه ليس ثَمَّ حرف في معناها، وقلّةُ تصرفها لا توجب لها البناء، وهي في ذلك كعِند وذات مرّة وبُعَيداتِ بَين. وإليه ذهب ابن خروف؛ ذكر أنَّ كل من أدركهم ممن يقول لا تكون إلا اسماً يجعلها معربة. وقال بعضهم: ينبغي أن تُحمل على أصل الأسماء من الإعراب؛ لأنه لم تظهر فيها علامة البناء.

والفرق بين (على) الحرفية و(على) الاسمية أنَّ الحرفية تدلُّ على معنىً في غيرها، وتوصل الثاني بالأول، وأمَّا الاسمية فتدلُّ على معنىً في نفسها، وهو معنى الظرفية، كما يدل (فوق) على ذلك[77].

والذي أختاره من هذه المذاهب المذهب الثالث للأدلة التي ساقها أصحابه.

المبحث الرابع: عن

(عن) حرف جر، كقولك: رميتُ عن القوس. "ولا تخرج عن الحرفية إلا بدليل"[78] وإذا خرجت عن الحرفية صارت اسماً، وكانت بمعنى: جانب وناحية، وذلك متعين في ثلاثة مواضع[79]:

الأول: أن يدخل عليها حرف الجر (مِنْ)[80] وهو مذهب البصريين[81]

وهذا كثير. وإنما تتعين اسميتها في هذه الحال؛ "لأنَّ حرف الجر لا يدخل على مثله إلا للتأكيد في الضرورة، وليس هذا منه"[82]، ومن دخول (مِن) عليها قول قطري بن الفجاءة[83]:

فلقد أُراني للرماح دريئةً مِنْ عَنْ يميني مَرَّةً وأَمامي

وأجاز ابن خروف[84] في قول مزاحم بن الحارث العقيلي[85]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ، وعن قَيضٍ بِبَيداءَ مَجْهَلِ

أن تكون (عن) اسماً لعطفها، ويكون التقدير: ومِن عن قيضٍ.

وذهب ابن هشام إلى أنَّ قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ﴾[86] يحتمل - عنده - أن تكون (عن) فيه اسماً بمعنى: جانب، "فتقدّر معطوفة على مجرور (مِن) لا على (مِن) ومجرورها"[87].

قلت: هذا ضعيف؛ لأنَّ فيه حذف الجارّ وإبقاء عمله، وهو شاذ إذا لم يكن مجروره مصدراً مؤوَّلاً.

فإن قال قائل: إنما تُعدّ الكلمة اسماً وحرفاً إذا اتحد أصل معنييهما، و(عن) الحرفية معناها المجاوزة، و(عن) الاسمية معناها الجانب، والمعنيان مختلفان.

قيل: إنَّ الزمخشري قدَّر المجاوزة في نحو (جلس عن يمينه) بقوله: "متراخياً عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه"[88]، قال الدماميني: "فعلى هذا معنى جلست من عن يمينه: جلست من جانب وموضع متجاوز عن بدنه بحيال يمينه، فيكون المراد بالجانب الجهة التي جاوزت بدنه لا مطلق الجهة، فيتَّحد أصل معنيي عن"[89].

وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أنَّ (عن) إذا دخلت عليها (مِن) باقية على أصلها من الحرفية كما كانت قبل دخولها[90]، وقالوا: لو كانت اسماً إذا دخلت عليها (مِن) لقيل: عنك مرغوب فيه، يعني به: ناحيتك مرغوب فيها.

وأجيب عن هذا بأنه لا يلزم من كونها اسماً بمعنى ناحية أن تتصرف تصرف ناحية، كما لا يلزم هذا في الأسماء، ألا ترى أنَّ (سُبحان) في معنى (بَراءة)، و(براءة) يتصرف، و(سبحان) لا يتصرف[91].

وأُبطِل هذا المذهب بأنَّ (مِن) حرف جرّ، وحروف الجرّ لا يجوز قطعها عن الجر، وإذا كان ذلك لا يجوز كانت (عن) في موضع خفض بـ (مِن)، وإذا كانت في موضع خفض وجب أن تكون اسماً؛ لأنَّ الحرف لا موضع له من الإعراب[92] ولأنَّ (مِن) لا تدخل إلا على الاسم.

و(مِن) الداخلة على (عن) زائدة عند ابن مالك؛ لأنَّ المعنى بثبوتها وسقوطها واحد[93]، ويلزم من ذلك زيادتها في الإيجاب داخلة على المعرفة، وهذا صحيح على مذهبه؛ فإنه يجيز زيادتها في الإيجاب تبعاً لمن قال بذلك من المتقدمين، كالكوفيين والأخفش من البصريين. وهو غير جائز عند جمهور البصريين ومن وافقهم. وبناء على القول بزيادتها تكون (عن) في محل نصب.

وذهب غيره إلى أنها لابتداء الغاية، وأنَّ لثبوتها فرقاً لا يكون لسقوطها، وقد أوضح ذلك أبو حيان في قوله: "فإذا قلت قعدَ زيدٌ عن يمينِ عمرٍو فمعناه: ناحيةَ يمينِ عمرو، واحتمل أن يكون قعوده ملاصقاً لأوَّلِ ناحيةِ يمينه، واحتمل ألّا يكون ملاصقاً لأوَّلها، فإذا قلت مِنْ عَنْ يمينِه كان ابتداء القعود نشأ ملاصقاً لأوَّلِ الناحية"[94]. وبناء عليه تكون (عن) في محل جر بـ(مِن)؛ لأنها حرف جر أصيل.

ونص الأستاذ عباس حسن على أنَّ استعمالها اسماً بمعنى (جانب) يغلب أن يكون بعد وقوعها مجرورة بالحرف (مِن)، نحو: يجلس القاضي ومن عن يمينه مساعدُه، وذهب إلى أنَّ هذا الاستعمال قياسي كباقي استعمالاتها[95].

وأورد الدكتور محمد خير حلواني (عن) في حروف الجر، وذكر أنها تُستعمل اسماً في الشعر والنثر إذا دخل عليها حرف الجر، وأوجز القول فيها[96].

وعرض الدكتور فاضل السامرائي اسمية (عن) في باب حروف الجر، وخالف النحويين في معناها عند استعمالها اسماً، فهو يرى أنها ليست حينئذ بمعنى جانب، إنما هي بمعنى: الجانب المنحرف، قال: "فمعنى جئته عن يمينه أنك جئت منحرفاً عن يمينه. ومعنى جئته من يمينه أنك جئته من هذه الجهة، وأنَّ ابتداء مجيئك كان من جهة اليمين. وجئته من عن يمينه معناه أنَّ

ابتداء مجيئك كان منحرفاً عن جهة اليمين. . . وجلست من عن يمينه معناه أنَّ جلوسي كان من الجهة المنحرفة عن يمينه" [97].

قلت: الذي أختاره في هذا أن تكون (عن) اسماً للأدلة المتقدمة.

والثاني: أن تدخل عليها (على)، وذلك نادر، والمحفوظ منه بيت واحد، في إحدى روايتين، وهو قول الشاعر[98]:

على عَنْ يَميني مَرَّتِ الطَّيرُ سُنَّحاً وكيفَ سُنوحٌ واليَمينُ قَطيعُ

قلت: إذا كان هذا لم يُسمع إلا في إحدى روايتي بيت واحد من الشعر فينبغي عدم التشاغل به؛ فإنَّ الدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

والثالث: أن يكون مجرورها وفاعل متعلَّقها ضميرين لمسمّىً واحد، قاله الأخفش، وذلك كقول امرئ القيس[99]:

دَعْ عنكَ نَهْباً صِيحَ في حَجَراتِهِ ولكنْ حديثاً ما حديثُ الرَّواحِلِ

وذلك لئلا يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل.

ورُدَّ عليه بأنه لا يصح في البيت حلول الجانب محلها[100]. وخُرِّج البيت على أحد وجهين: على التعلق بمحذوف، والتقدير: دع عنك تركاً ناشئاً عنك. أو على حذف مضاف، أي: دع عن نفسك[101].

ولم يستبعد أبو حيان في (البحر المحيط) اسمية (عن) في بيت امرئ القيس؛ لأنه قد ثبت كونها اسماً إذا دخلت عليها (مِن)[102].

قلت: الأَولى أن تكون (عن) في هذا البيت حرفاً، وينبغي ألا تُخرج عن الحرفية إلا بدليل قاطع.

وإذا جُعلت (عن) اسماً لم تُعرب، بل تُقَرُّ على ما كانت عليه من البناء[103]؛ "لشبهها بالحرف في نقصانها؛ لأنك لا تقول: جلست عن، كما تقول: جلست ناحيةً وجانباً" [104].

ومعناها إذا كانت اسماً المجاوزة كالحرفية، وذلك كقولك: جلست عن يمينه، أو: مِن عن يمينه، فمعناها: تراخيت عن يمينه وجاوزتها[105].

المبحث الخامس: الكاف [106]

ذهب النحويون عدا ابن مضاء إلى أنَّ الكاف حرف، يكون عاملاً وغير عامل، فالعامل كاف الجر، وغير العامل حرف الخطاب. ومعنى كاف الجر التشبيه. واختلفوا في اسميتها على ما نبيّنه.

وذهب ابن مضاء[107] إلى أنَّ الأظهر فيها أن تكون اسماً أبداً؛ لأنها بمعنى (مِثل)، وما كان بمعنى اسم فهو اسم. وذكر المالقي[108] هذا المذهب والحجة التي احتُجّ له بها، ولم ينسبه، ولم يسمّ صاحبه، لكنه زعم أنَّ صاحبه ذهب إلى أنها اسم حتى يقوم الدليل على أنها حرف.

وقد استدلَّ النحاة على حرفيتها وانتفاء كونها اسماً بثلاثة أدلة[109]:

الأول: مجيئها على حرف واحد صدراً، ولا تجيء الأسماء الظاهرة على حرف واحد إلا محذوفاً منها وعلى سبيل الشذوذ.

والثاني: زيادتها، ولا يزاد إلا الحروف.

والثالث: عدم وقوعها مواقع الأسماء، وذلك كوقوعها مع مجرورها صلة من غير قبح حال السعة، نحو قولك: مررت بالذي كزيدٍ، ألا ترى أنك لو قلت مررت بالذي مثلُ زيد لكان خُلفاً وقبيحاً من الكلام حتى تُظهر الضمير، فتقول: مررت بالذي هو مثلُ زيد، فإجماعهم على استحسان مررت بالذي كزيدٍ دليل على أنَّ الكاف حرف جر، وأنه بمنْزلة قولك: مررت بالذي في الدار، ولو كانت اسماً لقبُح ذلك لاستلزامه حذف صدر الصلة من غير طول.

والنحويون في مجيء كاف التشبيه اسماً فريقان:

الفريق الأول ذهب إلى أنها لا تكون اسماً إلا في ضرورة الشعر، وهي مرادفة لـ (مِثل)، وهو مذهب سيبويه والمحققين[110]. قال سيبويه[111]: "إلا أنَّ ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنْزلة مِثل، قال الراجز، وهو حُميد الأرقط:

فصُيِّرُوا مِثلَ كعَصفٍ مأكولْ

وقال خِطام المُجاشعي:

وصـاليـاتٍ كـكَـمـا يـُؤَثـْفَـيْـنْ"

وقد ذكر النحاة للكاف الاسمية في الشعر ستة مواضع[112]، هي:

الأول: أن تقع مجرورة بحرف الجر، كقول ذي الرمة[113]:

أَبيتُ على مَيٍّ كَئيباً، وبَعلُها على كالنَّقا مِن عالِجٍ يَتبَطَّحُ

الثاني: أن يضاف إليها، كقول الشاعر[114]:

تَيَّمَ القلبَ حُبُّ كالبدرِ، لا بلْ فاقَ حُسناً مَن تَيَّمَ القلبَ حُبَّا

الثالث: أن تقع فاعلة، كقول الأعشى[115]:

هل تَنتَهُونَ، ولن يَنهى ذَوي شَطَطٍ كالطَّعنِ، يَذهَبُ فيه الزَّيتُ والفُتُلُ

الرابع: أن تقع مبتدأ، كقول جرير[116] :

بِنا كالجَوى مِمّا نَخافُ، وقد نَرى شِفاءَ القُلوبِ الصادياتِ الحَوائمِ

الخامس: أن تقع اسم (كان)، كقول جميل بثينة[117]:

لو كانَ في صَدري كَقَدْرِ قُلامةٍ فَضلاً لِغَيرِكِ ما أَتَتْكِ رَسائلي

السادس: أن تقع مفعولة – ونسبه أبو حيان لبعض شيوخه – كقول النابغة[118]:

لا يَبرَمُونَ إذا ما الأُفْقُ جَلَّلَهُ بَرْدُ الشِّتاءِ مِنَ الأَمحالِ كالأَدَمِ

وتأوَّل بعض النحويين[119] هذه الشواهد وما يشبهها على حذف الموصوف وإقامة صفته التي هي الجارّ والمجرور مقامه، والتقدير: على كَفَلٍ كالنَّقا، وحُبُّ محبوبٍ كالبَدرِ، وناهٍ كالطَّعن، وبنا حُبٌّ كالجَوى، وموضعٌ كقَدْرِ قُلامة.

والفريق الثاني أجاز وقوعها اسماً في الاختيار، قال ابن هشام: "فجوَّزوا في نحو (زيدٌ كالأسد) أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضاً بالإضافة"[120]، ومن هذا الفريق الأخفش[121] وابن جني[122] وابن مالك[123] وأبو حيان[124].

واستدلَّ ابن جني بالأبيات المتقدمة وما يشبهها على استعمالها اسماً؛ وذهب إلى أنَّ القول باسميتها هو الصواب، إذ ليس ثَمَّ ضرورة تدعو إلى حمل تلك الأبيات على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه؛ لأنَّ "حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح، وهو في بعض الأماكن أقبح منه في

بعض" [125] قال بعد استشهاده على اسميتها بالأبيات السابقة: "فهذا ونحوه يشهد بكون الكاف اسماً، وبيت الأعشى أيضاً يشهد بما قلناه، فلسنا ننْزل عن الظاهر، ونخالف الشائع المطرد، إلى ضرورة واستقباح، إلا بأمر يدعو إلى ذلك، ولا ضرورة هنا، فنحن على ما يجب من لزوم الظاهر، ومخالفنا معتقد لِما لا قياس يعضُده، ولا سماع يؤيده" [126].

ونصَّ على أنَّ الكاف في بعض المواضع تحتمل النوعين: الحرفية، والاسمية، وصرَّح بأنه يجوِّز فيها في تلك المواضع الأمرين، قال: "فقد صحَّ بما قدَّمنا أنَّ كاف الجر قد تكون مرة اسماً ومرة حرفاً، فإذا رأيتَها في موضع تصلُح فيه أن تكون اسماً وأن تكون حرفاً - فجوِّز فيها الأمرين، وذلك نحو قولك: زيدٌ كعمرٍو، فقد تصلُح أن تكون الكاف هنا اسماً، كقولك: زيدٌ مثلُ عمرٍو، ويجوز أن تكون حرفاً، كقولك: زيدٌ من الكرام" [127].

لكن هذا لا يعني أنَّ الوجهين متساويان عنده، فهو يرى أنَّ حملها على الحرفية أقيس من حملها على الاسمية، قال: "واعلم أنَّ أقيس الوجهين إذا قلت (أنت كزيد) أن تكون الكاف حرفاً جارّاً، بمنْزلة الباء واللام؛ لأنها مبنيّة مثلهما، ولأنها أيضاً على حرف واحد، ولا أصل لها في الثلاثة، فهي بالحرف أشبه، ولأنَّ استعمالها حرفاً أكثر من استعمالها اسماً" [128].

ولم يقصر ابن جني اسميتها في الاختيار على المواضع التي وردت عليها في الاضطرار، قال: "واعلم أنه كما جاز أن تُجعل هذه الكاف فاعلة في بيت الأعشى وغيره فكذلك يجوز أن تُجعل مبتدأة؛ فتقول على هذا: كزيدٍ جاءني، وأنت تريد: مثلُ زيدٍ جاءني، وكبكرٍ غلامٌ لمحمد. فإن أدخلت (إنَّ) على هذا قلت: إنَّ كبكرٍ غلامٌ لمحمد، فرفعت الغلام لأنه خبر إنَّ، والكاف في موضع نصب لأنها اسم إنَّ" [129]، فهو - كما ترى - قد صرَّح بجــواز وقوعهــا اسماً لـ (إنَّ)، وهذا ليس من المواضع الواردة في الشعر.

واختار أبو حيان مذهب من أجازوا اسميتها في الكلام، لكنه ذهب إلى قلة ذلك فيها، ودليل الجواز عنده كثرة التصرف فيها، قال: "والذي أختاره جواز ذلك في الكلام على قلة؛ لأنَّ هذا تصرُّف كثير فيها، من كونها فاعلةً،

واسمَ كان، ومفعولةً، ومجرورةً بحرف جر وبإضافة، وهكذا شأن الأسماء المتصرفة، تتقلب عليها وجوه الإسناد والإعراب"[130].

فالذين أجازوا وقوع الكاف اسماً في النثر قاسوا ذلك على كثرة ورودها في الشعر؛ والذين قصروا اسميتها على الشعر استندوا إلى عدم مجيئها في الاختيار.

وحمل على ذلك الزمخشريُّ الكاف في قوله تعالى: ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ﴾[131]، فجعل الهاء في (فأنفخ فيه) عائدة على الكاف في ﴿كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ﴾، والضمير لا يعود إلا على الاسم، قال: ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾: الضمير للكاف؛ أي: في ذلك الشيء المماثل لهيئة الطير"[132].

وأنكر ابن هشام مذهب هذا الفريق؛ لأنه لم يُسمع في كلام العرب ما يؤيده، قال: "ولو كان كما زعموا لسُمع في الكلام مثل: مررتُ بكالأسدِ"[133].

وذكر الأستاذ عباس حسن أنَّها تخرج عن الحرفية لداعٍ يوجب ذلك، فتصبح اسماً مبنيّاً، ويكون محله على حسب موقعه من الجملة، ونصَّ على أنَّ هذا من الاستعمالات القياسية فيها[134].

وأورد الدكتور محمد خير حلواني (الكاف) في حروف الجر، وقصَر اسميتها على الشعر؛ لأنه لم يُنقل نص نثري جاءت الكاف فيه اسماً، وأوجز القول في اسميتها[135].

وأشار الدكتور فاضل السامرائي إلى استعمالها اسماً، وذهب إلى أنها حينئذ "ليست بمعنى (مثل) تماماً، وإنما هي أقل منها درجة في التشبيه، فقولك (يضحكن عن مثل البرد المُنْهَمِّ) أقرب إلى المشبه به من الكاف"[136].

قلت: لم تثبت اسميتها في الاختيار؛ لذا ينبغي الاقتصار في ذلك على ما ورد في الشعر، وتكون اسميتها في هذا لغة الشعراء، ويكون هذا شبيهاً بصرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، فقد قال فيه الأخفش: "كأنها لغة الشعراء؛ لأنهم اضطروا إليه في الشعر، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام"[137].

المبحث السادس: متى

متى ظرف زمان، وتكون شرطاً واستفهاماً. ونُقل أنها في لغة هُذيل بمعنى وَسَط الشيء، كقولك: أخرجتُه مِن متى كُمّي؛ أي: مِن وَسَطِه[138].

وحكى السكري عن الأصمعي أيضاً أنَّ معناها (مِنْ) في لغة هُذيل، وحَمل عليه قول أبي ذؤيب الهذلي يصف سحائب[139]:

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ، ثُمَّ تَرَفَّعَتْ   متى لُجَجٍ خُضْرٍ، لهنَّ نَئيجُ

وقول صَخر الغَيّ الهذلي يصف كتيبة[140]:

متى ما تَعْرفوها تُنْكِروها   متى أقطارِها عَلَقٌ نَفيثُ

وقول ساعدة بن جُؤَيّة الهذلي يذكر سحاباً[141]:

أَخْيَلَ بَرقاً متى حابٍ لهُ زَجَلٌ   إذا يُفَتِّرُ مِنْ تَوماضِهِ حَلَجا

يعني: مِن لُجَجٍ، ومِن أقطارِها، ومِنْ حابٍ.

وإليه ذهب ابن مالك، ونصَّ على أنها في لغة هذيل حرف جر بمعنى مِنْ، ومن ذلك عنده (متى) في بيت أبي ذؤيب المتقدم، وذكر أنَّ من كلامهم: "أخرجَها متى كُمِّه، أي: مِن كُمِّه"[142].

وتابعه في ذلك المرادي[143] وإليه ذهب ابن هشام في بيت ساعدة وقولهم: أخرجها متى كُمِّه[144].

ونُقل[145] عن الفراء أنها تأتي بمعنى (مِن) ولم يخص بذلك الهذليين، وأنه أنشد في ذلك قول الشاعر:

إذا أقولُ صَحا قلبي أُتيحَ لهُ   سُكْرٌ متى قَهوةٍ سارتْ إلى الراسِ

أي: مِن قهوةٍ. وإليه ذهب ابن سيده في هذا البيت[146].

واختُلف فيها في قولهم: "وضعتُه متى كُمِّي"، فقال ابن سِيدَه في (المحكم)[147] بمعنى في، وقال في (المخصص)[148] بمعنى وسط. وقال غيره: بمعنى وسط[149].

واختُلف فيها أيضاً في بيت أبي ذؤيب، فقيل: بمعنى: وسط. وقيل: بمعنى: مِن[150].

وذهب أبو حيان إلى أنَّها في بيتي أبي ذؤيب وصخر الغي تحتمل أن تكون بمعنى وسط، "فتبقى على ما استقرَّ فيها من الظرفية وإن لم تكن شرطاً ولا استفهاماً" [151].

وعدَّ الأستاذ عباس حسن (متى) حرف جر أصليّاً، وذكر أنَّ معناه غالباً الابتداء، وقولك: قرأت الكتاب متى الصفحة الأولى حتى نهاية العشرين، معناه: من ابتداء الصفحة الأولى[152].

وأقول: إنَّ (متى) فيما ذكرته من أمثلة وشواهد على أربعة أقسام:

الأول: يتعين أن تكون فيه حرف جرّ بمعنى: مِن، ولا تحتمل أن تكون اسماً بمعنى: وَسط. وذلك قولهم: أخرجَها متى كُمِّه.

والثاني: تتعين فيه اسميتها لدخول حرف الجرّ عليها، وذلك قولك: أخرجتُه مِن متى كُمِّي، وتمتنع فيه الحرفية؛ لأنَّ حرف الجر لا يدخل على حرف جرّ.

والثالث: يجوز فيه أن تكون (متى) حرف جر بمعنى (في)، وأن تكون اسماً بمعنى وَسط، وذلك قولهم: "وضعتُه متى كُمِّي"، فإنَّ المعنى لا يأبى أيّاً منهما.

والرابع: يجوز فيه أن تكون (متى) حرف جر بمعنى (مِن) وأن تكون اسماً بمعنى وَسط، وذلك في بقية الشواهد؛ ألا ترى أنَّ المعنى يبيح ذلك فيها، ولا يحظره.

المبحث السابع: مُذْ ومُنذُ

(مُذْ) و(مُنذُ) ثلاث حالات:

إحداها: أن يليهما اسم مرفوع، نحو: ما رأيتُ زيداً مُذ يومُ الخميس، ومنذُ يومان. وهما في هذه الحالة اسمان.

والحالة الثانية: أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية، فالفعلية كقول الفرزدق[153]:

ما زالَ مُذ عَقَدَتْ يداهُ إزارَهُ   فَسَما، فأَدرَكَ خَمسةَ الأَشبارِ

وقول أبي ذؤيب الهذلي(154) :

قالتْ أُمامةُ: ما لِجِسمكَ شاحباً   مُنذُ ابتُذِلتَ، ومِثلُ مالِكَ يَنفَعُ

والاسمية كقول الأعشى(155) :

وما زِلتُ أبغي المالَ مُذ أنا يافعٌ   وليداً وكَهلاً حينَ شِبتُ وأَمرَدا

وقول العباس بن الأحنف(156) :

يا فَوزُ، هل لكِ أن تَعودي لِلَّذي   كُنَّا عليهِ مُنذُ نحنُ صِغارُ

وهما حينئذ ظرفان.

والحالة الثالثة: أن يليهما اسم مجرور، كقول زهير بن أبي سُلمى(157) :

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجرِ   أَقوَينَ مُذْ حِجَجٍ ومُذ دَهرِ

وقول امرئ القيس(158) :

قِفا نَبْكِ مِن ذِكرَى حَبيبٍ وعِرفانِ   ورَبْعٍ عَفَتْ آياتُهُ مُنذُ أزمانِ

واختُلف فيمن يجر بهما من العرب(159).

واختُلف في نوعهما في هذه الحالة: فذهب جمهور النحويين(160) إلى أنهما حرفا جرّ.

واستُدلَّ على ذلك بأمرين:

أحدهما: إيصالهما الفعل إلى (كم) كما يُوصِل حرفُ الجر؛ ألا ترى أنك تقول: منذُ كم سرتَ؟ كما تقول: بِمَنْ تَمُرُّ؟ وكذلك قولهم: منذ متى سرتَ؟

والثاني: أنهما إذا جَرَّا قاما مقام أحرف الجر، وكانا بمعنى ما يقومان مقامه، فهما في موضع يتقدَّران بـ(مِن)، وذلك إذا كان الزمان ماضياً، نحو: ما رأيتُ زيداً مُذ يومِ الخميس، وفي موضع يتقدَّران بـ(في)، وذلك إذا كان حاضراً، نحو: ما رأيته مُذ يومِنا، وفي موضع يتقدَّران بـ(مِن) و (إلى)، وذلك إذا كان معدوداً، نحو: ما رأيته مُنذ ثلاثةِ أيام. فكما أنَّ (مِن) و(في) و(إلى) أحرف فكذلك ما بمعناها(161).

وذكر السيرافي[162] أنَّ بعض أصحابه زعم أنهما حينئذ اسمان مضافان وإن كانا مبنيَّين، وهما في ذلك مثل "لَدُن" في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[163]، فهو مضاف إلى ﴿حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ وإن كان مبنيّاً.

وذكر أبو حيان أنَّ من ذهب هذا المذهب استدلَّ عليه بأن قال: "قد ثبت لهما الاسمية إذا ارتفع ما بعدهما، فلا نُخرجهما عن الاسمية ما أمكن بقاؤهما عليها، وقد أمكن ذلك بأن يُجعلا ظرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما"[164].

ورُدَّ هذا المذهب بأمرين[165]:

الأول: أنهما لو كانا ظرفين لجاز أن يستغني الفعل الواقع بعدهما عن العمل فيهما بإعماله في ضمير عائد عليهما، فكان يجوز أن تقول في: منذ كم سرتَ؟ منذ كم سرتَ فيه؟ أو سِرتَه؟ عند الاتساع، كما تقول: يومَ الجمعة قمتُ فيه، أو قمته. ومثله قولهم: منذ متى سرتَ؟ كان يجوز أن تقول فيه: منذ متى سرتَ فيه؟ أو سرتَه؟ وامتناع العرب من ذلك دليل على أنهما حرفا جرّ.

والثاني: أنهما لو كانا اسمين ظرفين لوجب إذا نُفي الفعل أو أوجب أن ينفى عنهما خاصة؛ لأنَّ الظرف لا ينفى الفعل عن غيره إذا نُفي في نفسه، فإذا قلت: قمتُ يومَ الجمعة فالقيام في يوم الجمعة، وإذا قلت: ما قمتُ يومَ الجمعة فإنما انتفى القيام عن يوم الجمعة خاصة، والأمر مع مذ ومنذ ليس كذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: ما رأيته مذ يومِ الجمعة كانت الرؤية منتفية عن يوم الجمعة وعما بعدُ إلى زمن الإخبار.

وللنحويين المحدثين فيهما مذهبان:

المذهب الأول: موافقة المتقدمين فيما ذهبوا إليه، ومن أوائل من درس هاتين الكلمتين عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة الأستاذ أحمد العوامري؛ فقد أعدَّ بحثاً قصره على الحديث في مذ ومنذ من الوجهتين: اللفظية، والمعنوية، وفصَّل القول فيهما، وفي العامل فيهما، وفي مجرورهما، لكنه كان يدور في فلك الأقدمين، فلم يزد على ما قالوه إلا في التمثيل لِما يقع بعدهما،

وهو بحث نفيس، وقد نُشر في الجزء الثالث من مجلة المجمع، ص 354 وما بعدها، وسجَّله بلفظه الأستاذ عباس حسن في كتابه (النحو الوافي)[166].

ونهَجَ الأستاذ عباس حسن نَهْج العوامري، لكن بشكل مختصر، ولم يزد على ما ذكره المتقدمون من استعمالهما تارة حرفي جر، وتارة ظرفين، وتارة اسمين متجردين للاسمية بغير ظرفية[167].

وترسَّم الدكتور محمد خير حلواني خُطا المتقدمين في هاتين الكلمتين، ولم يأت بجديد[168].

ودرسهما الدكتور فاضل السامرائي، فعرض ما قاله المتقدمون، واختار مذهب من يرى أنهما اسمان على كل حال، فقال: "ويترجح عندي أنهما اسمان مطلقاً، سواء ورد بعدهما الاسم مجروراً، مرفوعاً، وسواء وقع بعدهما اسم أم فعل، وهما مضافان إلى ما بعدهما" [169].

والمذهب الثاني: مخالفة المتقدمين فيما ذكروه، ويمثل هذا المذهب الدكتور تمام حسان؛ فهو يرى أنَّهما أداتان، ومعناهما – وهما حرفان – ابتداء الغاية، لكن هذا المعنى يُتناسى فيهما، فيُنقلان من باب الحرفية، ويُستخدمان استخدام الظرف، ويردان مع الجمل، فيكونان ظرفين من قبيل تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، فهما في الأصل ليسا ظرفين، بل هما حرفان، ولكنهما يُستعملان استعمال الظروف، وهو بذلك يخالف النحويين في عدِّه إياهما ظرفين[170]، وقد أفصح عن رأيه فيهما بشكل واضح بقوله: "وأمَّا مُذ ومنذ فهما من حروف الجر، مثلهما في الجر مثل مِن؛ لأنَّ معناهما كمعناها – ابتداء الغاية – غير أنَّ خروج مِن عن ابتداء الغاية إنما يكون إلى السببية أو التبعيض أو نحوهما، وتلتزم التضام مع الأسماء المجرورة. وأمَّا مذ ومنذ فإنَّ خروجهما عن ابتداء الغاية يكون إلى معاملتهما معاملة الظرف مع جواز التضام بينهما وبين الجمل" [171].

وهو لا يعدُّهما اسمين؛ لأنَّ الظرف عنده غير الاسم، وهو قسم آخر من أقسام الكلم، وأقسام الكلم عنده سبعة لا ثلاثة، وهي: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة؛ لأنّ التفريق بين قسم بعينه

وبين بقية الأقسام يجب أن يتضافر فيه اعتبار المبنى واعتبار المعنى، ولا ينبغي أن يكون من حيث المباني فقط وإن تعددت، أو المعاني فقط وإن تعددت[172]، وهذا التقسيم هو الذي أدار عليه كتابه المشهور (اللغة العربية معناها ومبناها). وهذا اللفظان حين يُنقلان إلى الظرفية يتطلبان ضمائم معينة تختلف عما يتطلبانه وهما حرفان[173].

والظرفية - عنده - قرينة معنوية على إرادة معنى المفعول فيه، والظروف قسم من أقسام الكلمة قائم بذاته، ومذ ومنذ ينتميان إلى قسم الأدوات، لكنهما ينقلان إلى معنى الظرف، فيستعملان كما يستعمل الظرف مفعولاً فيه[174].

و(الأداة) عنده تنقسم إلى قسمين: أداة أصلية، وهي الحروف ذات المعاني، كحروف الجر والنسخ والعطف. وأداة محولة، وهذه قد تكون ظرفية أو اسمية أو فعلية[175]، فاستعمال مذ ومنذ حرفين هو على سبيل الأصالة، واستعمالهما ظرفين هو من باب التحويل.

وأقول: الذي أختاره في ذلك أن يكونا إذا جَرَّا حرفين للأدلة التي استدلَّ بها الجمهور؛ وأمَّا ما استَدلَّ به من ادَّعى اسميتهما حينئذ فلا ينهض دليلاً على ما ادَّعاه، بل هو ليس بدليل.

وفي الختام أسأل الله الإخلاص في القول والعمل، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الهوامش والمراجع

(1) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: **البحر المحيط**، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، ج 6، بيروت: دار الكتب العلمية، 1993، ص 173 - 174.

(2) المرادي، الحسن بن قاسم: **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ونديم فاضل، حلب: المكتبة العربية، 1973، ص 244 - 245.

(3) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: **أدب الكاتب**، تحقيق: د. محمد الدالي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985، ص 512 والجنى الداني ص 389، وابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد حمد الله، ج 1، دمشق: دار الفكر، 1969، ص 79.

(4) السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين: **شرح أشعار الهذليين**، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ج 3، القاهرة: مكتبة دار العروبة، 1963، ص 1069.

(5) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: **التذييل والتكميل**، تحقيق: د. حسن هنداوي، ج 11، دمشق: دار القلم، والرياض: كنوز إشبيليا، 1997، ص 162 وما بعدها، ومغني اللبيب 1: 78.

(6) الطبري، محمد بن جرير: **تفسير الطبري**، تحقيق: د. عبد الله التركي، ج 6، دار هجر، بلا تاريخ، ص 443 – 444 والزجاج، إبراهيم بن السري: **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق د. عبدالجليل شلبي، ج 1، بيروت: عالم الكتب، 1988، ص 416، والواحدي، علي بن أحمد، **التفسير البسيط**، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، ج 5، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1430هـ، ص 284 – 286.

(7) الفراء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، تحقيق: محمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ج 1، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1955، ص 218.

(8) سورة آل عمران: الآية 52.

(9) أدب الكاتب، ص 515.

(10) انظرها في: ابن مالك، محمد بن عبد الله، وابنه بدر الدين: **شرح التسهيل**، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد ود. محمد المختون، ج 3، الجيزة: هجر للطباعة، 1990، ص 141 – 142 والتذييل والتكميل 11: 163.

(11) ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد: **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: د. عياد الثبيتي، ج 2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986، ص 846 – 847. والجنى الداني، ص 389.

(12) البسيط في شرح جمل الزجاجي، 2: 846.

(13) مغني اللبيب، 1: 157.

(14) الدماميني، محمد بن أبي بكر: **شرح الدماميني على مغني اللبيب**، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، ج 1، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، 2007، ص 293 – 294.

(15) حسن، عباس: **النحو الوافي**، ج 2، القاهرة: دار المعارف، 1981، ص 471.

(16) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 2، القاهرة: المكتبة التجارية 1961، ص 832، 833 والتذييل والتكميل 11: 279 – 280، و**الجنى الداني**، ص 439.

(17) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 832 – 834، ومغني اللبيب، ص 143.

(18) الجنى الداني، ص 439.

(19) سورة الحجر: الآية 2.

(20) التذييل والتكميل، 11: 278، والجنى الداني، ص 447 – 448.

(21) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: **الشعر والشعراء**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ج 2، القاهرة: دار المعارف، 1982، ص 631.

(22) التذييل والتكميل، 11: 278 – 279.

(23) انظر ذلك في: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، 2: 833 – 834.

(24) السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله: **أمالي السهيلي**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، 1969، القاهرة: مطبعة السعادة، ص 72.

(25) البخاري، محمد بن إسماعيل: **صحيح البخاري**، ج1، إسطنبول: المكتبة الإسلامية، 1981، ص37.

(26) التذييل والتكميل، 11: 279.

(27) التذييل والتكميل، 11: 279 – 280.

(28) لبيد، لبيد بن ربيعة: **ديوان لبيد**، تحقيق: د. إحسان عباس، الطبعة الثانية (مصورة)، الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1984، ص 340. الهيجا: الحرب. والدعة: الخفض والراحة.

(29) النحو الوافي، 2: 522 – 531.

(30) السامرائي، فاضل صالح: **معاني النحو**، ج 3، عمّان: دار الفكر، 2009، ص 32 – 41.

(31) حلواني، محمد خير: **النحو الميسر**، ج 2، دمشق: دار المأمون للتراث، 1997، ص 594 – 601.

(32) الجنى الداني، ص 470 – 476.

(33) التذييل والتكميل، 11: 153 والجنى الداني، ص 427.

(34) التذييل والتكميل، 11: 154.

(35) الهروي، علي بن محمد: **الأزهية**، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق: مجمع اللغة العربية، 1971، ص 203.

(36) هذا القول منسوب لهؤلاء في التذييل والتكميل، 11: 155 – 156 والجنى الداني، ص 473. ونُسب لابن خروف أيضاً في ص 230.

(37) البسيط في شرح جمل الزجاجي 2: 848 – 849، وأبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، تحقيق: سيدني جليزر، ج1، أمريكا: نيو هافن، 1947، ص 231، وقد نصَّ على أنَّ ابن الطراوة ذهب إلى هذا في كتابه "ردّ الشارد".

(38) البسيط في شرح جمل الزجاجي 2: 849، وانظر: التذييل والتكميل، 11: 157 – 158.

(39) التذييل والتكميل، 11: 156.

(40) ابن عصفور، علي بن مؤمن: **شرح جمل الزجاجي الكبير**، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ج 1، بغداد: وزارة الأوقاف، 1980، ص 480، 485.

(41) سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ج 4، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977، ص 231 وما بعدها.

(42) أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس: **النوادر في اللغة**، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى، بيروت: دار الشروق، 1981، ص 454. والبيت بلا نسبة في الكتاب 4: 231. يصف قطاة طارت عن فرخها طالبة للورد بعد تمام الخِمس، والخِمس: أن ترد الماء

يوماً، ثم تتركه ثلاثة أيام، وتعود إليه في الخامس. والظمء: ما بين الوردين. وتصلّ: تصوّت أحشاؤها من اليبس والعطش. والقيض: قشور البيض. والزيزاء: ما غلظ من الأرض. والمجهل: التي لا يهتدى فيها.

(43) الكتاب، 3: 268.

(44) البسيط في شرح جمل الزجاجي، 2: 849 – 850، والجنى الداني، ص 473.

(45) المتلمس، جرير بن عبد المسيح: **ديوان المتلمس**، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، القاهرة: الشركة المصرية للطباعة والنشر، 1997، ص 95.

(46) الكتاب، 1: 38.

(47) التذييل والتكميل 11: 156 – 157، والجنى الداني، ص 474 – 475، ومغني اللبيب، 1: 152.

(48) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: **الكامل**، تحقيق: د. محمد الدالي، ج 1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1986، ص 47.

(49) سورة الأعراف: الآية 16.

(50) الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**، تحقيق: د. فائز فارس، ج 1، الكويت: المكتبة العصرية، 1981، ص 295.

(51) سورة البقرة: الآية 235.

(52) انظر هذه المسألة في التذييل والتكميل، 3: 76 – 83.

(53) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد: **المسائل الشيرازيات**، تحقيق: د. حسن هنداوي، ج 1، الرياض: كنوز إشبيليا، 2004، ص 112، والبغدادي، عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ج 5، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ص 266 – 267 [الشاهد 381].

(54) الكتاب، 3: 268، 4: 231 والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ج 3، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1963، ص 53، والمسائل الشيرازيات 1: 108 – 109، وابن الحاجب، عثمان بن أبي بكر: **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، ج 2، دمشق: دار سعد الدين، 2005، ص 149، وشرح التسهيل 3: 140 والتذييل والتكميل 11: 114، 150، 152 – 158، ومغني اللبيب 1: 155 – 157. وانظر: الشواهد الشعرية التالية في التذييل والتكميل، 11: 152 – 153، ومغني اللبيب، 1: 156.

(55) الكامل 2: 1001 والأزهية، ص 203. وابن خروف، علي بن محمد، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: د. سلوى محمد عرب، ج 1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1419هـ، ص 485 حيث نسبه لأبي عبيدة.

(56) التذييل والتكميل، 11: 155، والجنى الداني، ص 470.

(57) الكتاب، 3: 268، 4: 231، والمسائل الشيرازيات، 1: 108.

(58) تقدم تخريجه في (على).

(59) ابن الطثرية، يزيد بن الطثرية: **شعر يزيد بن الطثرية**، صنعة حاتم صالح الضامن، بغداد: مطبعة أسعد، 1973، ص 46.

(60) أبو تمام، حبيب بن أوس: **الحماسة**، تحقيق: د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان، ج 1، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1981، ص 436، والمرزوقي، أحمد بن محمد: **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، ج 2، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1967، ص 897. والرواية فيهما: من عُلا شرف، وبها يفوت الاستشهاد. الصعد: الصعود.

(61) ابن يعيش، يعيش بن علي: **شرح المفصل**، ج 8، القاهرة: المطبعة المنيرية، بلا تاريخ، ص 39 والبسيط في شرح جمل الزجاجي، 2: 848.

(62) التذييل والتكميل 11: 154، والجنى الداني، ص 472، ومغني اللبيب 1: 156.

(63) ابن عصفور، علي بن مؤمن: **المقرب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ج 1، بغداد: رئاسة ديوان الأوقاف، 1971، ص 196، والجنى الداني، ص 474.

(64) سورة الأحزاب: الآية 37.

(65) الكتاب 1: 63 – 64، والبصري، علي بن أبي الفرج: **الحماسة البصرية**، تحقيق: د. عادل سليمان جمال، ج 2، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1999، ص 785، ومغني اللبيب 1: 156، والبغدادي، عبد القادر بن عمر: **شرح أبيات مغني اللبيب**، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ج 3، دمشق: دار المأمون للتراث، 1973 وما بعدها، ص 269 – 279.

(66) سورة مريم: الآية 25.

(67) سورة القصص: الآية 32.

(68) أبو عبيدة، معمر بن المثنى: **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ج 2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981، ص 300، والمسائل الشيرازيات 1: 273، وفيه تخريجه.

(69) التذييل والتكميل، 11: 155.

(70) البحر المحيط، 6: 174.

(71) الجنى الداني، ص 244 – 245.

(72) النحو الوافي، 2: 512.

(73) النحو الميسر، 2: 610.

(74) معاني النحو، 3: 46.

(75) التذييل والتكميل، 11: 229 – 230 والجنى الداني، ص 475.

(76) الإيضاح في شرح المفصل، 2: 149.

(77) شرح المفصل، 8: 39.

(78) التذييل والتكميل، 11: 219.

(79) مغني اللبيب، 1: 160 – 161.

(80) الرماني، علي بن عيسى: **معاني الحروف المنسوب خطأ للرماني**، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، جدة: دار الشروق، 1981، ص 94 – 95. وتسهيل الفوائد، ص 144، والتذييل والتكميل، 11: 114، 151، 219.

(81) التذييل والتكميل، 11: 153.

(82) شرح الدماميني على مغني اللبيب، 2: 44.

(83) الخوارج، **ديوان شعر الخوارج**، جمعه وحققه: د. إحسان عباس، بيروت: دار الشروق، 1982، ص 126. وانظر: شواهد أخرى في شرح التسهيل 3: 140 والتذييل والتكميل 11: 151 – 152.

(84) شرح جمل الزجاجي، 1: 485.

(85) تقدم البيت وتخريجه في مبحث (على).

(86) سورة الأعراف: الآية 17.

(87) مغني اللبيب 1: 160.

(88) الزمخشري، محمود بن عمر: **المفصل**، تحقيق: د. فخر قدارة، الطبعة الأولى، عمّان: دار عمّار، 2004، ص 293.

(89) شرح الدماميني على مغني اللبيب، 2: 43.

(90) التذييل والتكميل، 11: 153. وانظر: أدب الكاتب، ص 504.

(91) التذييل والتكميل، 11: 153 – 154.

(92) التذييل والتكميل، 11: 154.

(93) شرح التسهيل، 3: 140 ومغني اللبيب 1، : 160.

(94) التذييل والتكميل، 11: 151. وانظر مغني اللبيب، 1: 160.

(95) النحو الوافي، 2: 515.

(96) النحو الميسر، 2: 610 – 611.

(97) معاني النحو، 3: 49.

(98) التذييل والتكميل، 11: 151، 152 ومغني اللبيب، 1: 160 – 161 وشرح أبياته، 3: 312. وروي في التذييل أيضاً: "مِن عن يميني"، ولا شاهد فيه حينئذ.

(99) امرؤ القيس، حندج بن حجر: **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الخامسة، القاهرة: دار المعارف، 1990، ص 94. النهب: المال المنهوب. والحَجَرات: النواحي. وحديثاً؛ أي: ولكن حدِّثنا حديثاً.

(100) مغني اللبيب، 1: 161.

(101) مغني اللبيب، ص 161، 156. وشرح الدماميني على مغني اللبيب، 2: 45.

(102) البحر المحيط، 6: 173 – 174.

(103) التذييل والتكميل، 11: 219.

(104) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي طليمات ود. عبد الإله نبهان، ج 1، دمشق: دار الفكر، 1995، ص 358.

(105) التذييل والتكميل، 11: 219.

(106) للحديث عن الكاف انظر: ابن جني، عثمان بن جني: **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: د. حسن هنداوي، ج 1، دمشق: دار القلم، 1985، ص 279 – 320، والمالقي، أحمد بن عبد النور: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، الطبعة الثانية، دمشق: دار القلم، 1985، ص 272 – 284، والتذييل والتكميل، 11: 253 – 277، والجنى الداني، ص 78 – 95، ومغني اللبيب، 1: 192 – 198.

(107) التذييل والتكميل، 11: 261 – 262، والجنى الداني، ص 79.

(108) رصف المباني، ص 272.

(109) انظر هذه الأدلة في الكتاب 1: 409، وأبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، **المسائل البغداديات**، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، بغداد: وزارة الأوقاف، 1983، ص 399. وسر صناعة الإعراب 1: 281 – 282 والتذييل والتكميل، 11: 253 والجنى الداني، ص 78.

(110) مغني اللبيب، 1: 196.

(111) الكتاب، 1: 408.

(112) انظرها في شرح التسهيل، 3: 170 – 171، ورصف المباني، ص 272 – 273، والتذييل والتكميل 11: 262 – 265 والجنى الداني، ص 82 – 83.

(113) ذو الرمة، غيلان بن عقبة: **ديوان ذي الرمة**، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، ج 2، دمشق: مؤسسة الرسالة، 1974، ص 1210، وسر صناعة الإعراب، 1: 287، وفيه شواهد أخرى، وانظر غيرها في التذييل والتكميل 11: 262 – 263. النقا: الكثيب من الرمل. وعالج: رمال بين فيد والقريات.

(114) البيت في شرح التسهيل، 3: 170 والتذييل والتكميل 11: 263.

(115) الأعشى، ميمون بن قيس: **ديوان الأعشى**، تحقيق: د. محمد محمد حسين، الطبعة السابعة، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1983، ص 113، وسر صناعة الإعراب، 1: 283. وانظر شواهد أخرى في التذييل والتكميل، 11: 263 – 264. الشطط: الغلو. والفتل: جمع فتيلة، وهي هنا فتيلة الجراحة.

(116) جرير، جرير بن عطية بن الخطفي: **ديوان جرير**، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، القاهرة: دار المعارف، 1971، ص 1000. الجوى: الهوى الباطن، وشدة الوجد. والصاديات: العطاش. والحوائم: التي تحوم حول الماء.

(117) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: **الشعر والشعراء**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ج 1، القاهرة: دار المعارف، 1982، ص 509. القلامة: ما قطع من طرف الظفر أو الحافر أو العود، وقلامة الظفر مثل في القلة والحقارة.

(118) النابغة الذبياني، زياد بن عمرو: **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار المعارف، 1977، ص 101. لا يبرمون: لا يكونون أبراماً، والأبرام: جمع بَرَم، وهو من لا يدخل مع القوم في الميسر. والأمحال: جمع مَحْل، وهو القحط. والأدم: الجلود الحمر.

(119) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد: **المسائل العضديات**، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، بيروت: عالم الكتب، 1986، ص 220، والتذييل والتكميل، 11: 265.

(120) مغني اللبيب، 1: 196.

(121) التذييل والتكميل، 11: 262.

(122) سر صناعة الإعراب، 1: 289 – 290.

(123) ابن مالك، محمد بن عبد الله: **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكاتب العربي، 1967، ص 147، وشرحه، 3: 169، 170 – 171.

(124) التذييل والتكميل، 11: 265.

(125) سر صناعة الإعراب، 1: 284.

(126) سر صناعة الإعراب، 1: 287.

(127) سر صناعة الإعراب، 1: 289 – 290.

(128) سر صناعة الإعراب، 1: 291.

(129) سر صناعة الإعراب، 1: 290.

(130) التذييل والتكميل، 11: 265.

(131) سورة آل عمران: الآية 49.

(132) الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف**، ج 1، بيروت: دار المعرفة، بلا تاريخ، ص 431.

(133) مغني اللبيب، 1: 196.

(134) النحو الوافي، 2: 516 – 517.

(135) النحو الميسر، 2: 609 – 610.

(136) معاني النحو، 3: 55.

(137) الأزهري، خالد زين الدين بن عبد الله: **التصريح بمضمون التوضيح**، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ج 4، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1992، ص 276.

(138) شرح أشعار الهذليين 1: 129، والأزهري، محمد بن أحمد: **تهذيب اللغة**، تحقيق:

عبدالسلام هارون وآخرين، ج 14، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1964، ص 344 – 345.

(139) شرح أشعار الهذليين، 1: 129. نئيج: مرّ سريع وصوت.

(140) شرح أشعار الهذليين، 1: 129، 264. أقطارها: نواحيها، وعلق: دم. ونفيث: منفوث من الفم.

(141) شرح أشعار الهذليين، 3: 1173. أخيل برقاً: رأى خلاقة مطر. والحابي: السحاب المرتفع. والتوماض: اللمع الضعيف. وحلجَ: مَطَر.

(142) شرح التسهيل، 3: 186.

(143) الجنى الداني، ص 505.

(144) مغني اللبيب، 1: 372.

(145) تهذيب اللغة، 14: 345.

(146) ابن سيده، علي بن إسماعيل: **المخصص**، تحقيق: محمد محمود التركزي الشنقيطي، ومعاونة عبد الغني محمود، ج 15، القاهرة: مطبعة بولاق، 1321هـ، ص 173.

(147) ابن سيده، علي بن إسماعيل: **المحكم**، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ، ج 9، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000، ص 528.

(148) المخصص، 15: 173.

(149) ابن فارس، أحمد بن فارس: **الصاحبي**، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: عيسى البابي الحلبي، 1977، ص 277 ومغني اللبيب ص 372.

(150) الصاحبي ص 277 والأزهية ص 209 – 210 والمحكم، 9: 528، وابن الشجري، هبة الله بن علي: **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: د. محمود الطناحي، ج 2، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1992، ص 613 – 614، ومغني اللبيب، 1: 372.

(151) التذييل والتكميل، 11: 313.

(152) النحو الوافي، 2: 458.

(153) الفرزدق، همام بن غالب: **ديوان الفرزدق**، تحقيق: عبد الله الصاوي، ج 1، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1936، ص 378.

(154) شرح أشعار الهذليين، 1: 5.

(155) ديوان الأعشى، ص 185.

(156) ابن الأحنف، العباس بن الأحنف: **ديوان العباس بن الأحنف**، تحقيق: د. عاتكة الخزرجي، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1954، ص 117.

(157) ابن أبي سلمى، زهير: **شعر زهير بن أبي سلمى بشرح ثعلب**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1982، ص 76. القنّة: الجبل الذي ليس بمنتشر. والحجر:

حجر ثمود، وهو موضع عند وادي اليمامة. وأقوين: خلون. والحِجج: جمع حِجّة، وهي السَّنة.

(158) ديوان امرئ القيس، ص 89.

(159) انظر تفصيل ذلك في شرح الجمل لابن خروف، 2: 661 ولابن عصفور، 2: 56 والتذييل والتكميل، 7: 343 – 345.

(160) ابن السراج، محمد بن سهل: **الأصول في النحو**، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ج 2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985، ص 137، وأبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد: **الإيضاح العضدي**، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، القاهرة: مطبعة دار التأليف، 1969، ص 261. وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص 94 والتذييل والتكميل، 7: 341.

(161) السيرافي، الحسن بن عبد الله: **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، ج 1، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م وما بعدها، ص 168، والإيضاح العضدي، ص 261، والتذييل والتكميل، 7: 341، 342 – 343.

(162) شرح كتاب سيبويه، 1: 167.

(163) سورة النمل: الآية 6.

(164) التذييل والتكميل، 7: 342.

(165) شرح الجمل لابن عصفور 2: 53 – 54، والتذييل والتكميل، 7: 341 – 342، والدليل الثاني للأخفش.

(166) النحو الوافي، 2: 544 – 563.

(167) النحو الوافي، 1: 489، 497، 502، 2: 299 – 300، 518 – 521.

(168) النحو الميسر، 2: 611 – 613.

(169) معاني النحو، 3: 75.

(170) حسان، تمّام: **اللغة العربية معناها ومبناها**، القاهرة: عالم الكتب، 1998، ص 98، 119. وانظر في تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، ص 163 وما بعدها.

(171) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 120.

(172) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 90.

(173) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 94.

(174) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 196.

(175) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 123.